

نظرية التكامل المجتمعي ودورها في رفع قياس أداء الجامعة في ظل الرغبة الربحية للجامعات في العالم العربي

مصطفى الحسبان

أستاذ مساعد في القانون التجاري

جامعة الغرير - دبي - الإمارات العربية المتحدة

ملخص: ما من شك في أن الحديث عن الجامعة هو الحديث عن أهم رافد نهضوي في منظومة الدولة الحديثة، هذه المؤسسة التعليمية التي ترتبط وثيق الارتباط بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع على حد سواء، خاصة في ظل البحث عن البدائل الاقتصادية خارج قطاع النفط، ودخول المستثمرين على قطاع التعليم العالي وذلك عن طريق الجامعات الخاصة والتي تؤسس على شكل شركات تهدف الى الربح، ودخلت على خط المنافسة مع الجامعات الحكومية، والتي لا بد لها من تمويل ذاتها، وبالنتيجة لا بد من اسهامهما معاً في تحقيق الرؤى الاستراتيجية المستقبلية باعتبارهما تضمان خبراء ومختصين أكاديميين شغلهم الشاغل البحث عن حلول للمشكلات بمختلف أشكالها وأنواعها، فإذا ما اعتبرت الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية شريكاً استراتيجياً في مناحي الحياة المختلفة كان ذلك مؤشراً على ايجابية دورها من جهة وإيجابية الفاعلين الآخرين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأخرى، ولا ينفك هذا الأمر عن ضرورة تحقيق نظرية التكامل المجتمعي في كل مناحيه لأجل الخروج بالجامعات الحكومية من دائرة العبء الاقتصادي إلى المورد الاستثماري الحقيقي، والخروج بالجامعات الخاصة من الرغبة بالربح الى تطوير الأداء الاستثماري لها عن طريق تغيير الشكل القانوني لها من شركات ربحية الى شركات غير ربحية لرفع كفاءة التعليم فيها.

Summary:

There is no doubt that discussing the role of the " university " means talking about the most important developmental tributary in the modern state system .The university ,as an educational institution is strongly associated with all social and economic aspects of the society ,especially in the search for economic alternatives outside the oil sector ,and the entrance of investors into the higher education sector through private universities .Although the private universities are established in the form of profit-oriented companies that must finance themselves, and since they have entered in competition with the public universities ,they both must join in contributing to the achievement of the future vision as they include experts and academic specialists who are concerned with the search for solutions to problems of various forms and types.

The private and public universities are considered strategic partners in different aspects of life ,which indicates the positive role they play along with other factors in the economic ,social and other fields.The need to achieve the theory of social integration in all its aspects to get the public universities out of the economic burden to the real investment resource and the exit of private universities from the desire to make profit to the development of investment performance by changing the legal form from profitable companies to non-profit companies to raise the efficiency of education in them.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاجتماعي، قياس أداء الجامعة

مقدمة:

إن نظرية التكامل المجتمعي تعد من أهم القواعد في تحديد مؤشر النجاح أو الفشل لأداء الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي في عمومها، الحكومية والخاصة بغض النظر عن شكلها القانوني، شركات ربحية أو غير ربحية؛ وأول ما دأبت عليه الجامعات ذات المؤشر المتميز في قياسات الأداء هو مدى وجود إجابة صريحة وواضحة عن أوجه الترابط بين الجامعة والجهة التي تملكها والمجتمع، فكلما كان الترابط متيناً ومنتجاً ومؤثراً كان ذلك دليلاً على فاعلية الأداء الجامعي وإن كان الأمر عكس ذلك فإن التصنيف لم ولن يرقى للمستوى المطلوب في أدنى ما يستوجبه واقع الحال.

إن مخرجات جامعاتنا اليوم تشهد حركية نابغة من ضرورة مجازاة المتغيرات الحاصلة وفق قاعدة إن لم تُغير واقعك كيفما تُريد فسيغيرك الواقع كيفما يريد غيرك، ومن خلال دراستنا لعدد من الجامعات العربية الحكومية والخاصة، محلياً داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل جامعات حكومية وخاصة في دبي، الشارقة، عجمان والعين، وإقليمية مثل جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود، جامعة طيبة، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وجامعة الكويت، الجامعة الأردنية وجامعة عمان العربية الخاصة وغيرها ومقارنة حركيتها، بما هو مشهود لدى الجامعات العشر الأكثر تميزاً بالعالم نجد نوعاً من الحراك والخروج من النمطية السلبية في الانفتاح على الغير وكون الجامعات حكومية أم خاصة تهدف إلى الربح وهذا كله في ظل نظرية التكامل المجتمعي.

بالإضافة إلى أن سيطرة شركات ربحية على الجامعات تؤثر بطريقة أو بأخرى على قدرة الجامعة على تحقيق رسالتها بأمانة والقيام بوظائفها بكفاءة وتحقيق أهدافها بفاعلية، إن إدارة الشركة التي تملك الجامعة في أغلب الأحيان تنظر إلى هذه الجامعة، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لها، وكأنها شركة فقط تهدف إلى تحقيق الربح.

ولتحديد مؤشر النجاح أو الفشل لأداء الجامعات الحكومية والخاصة في العالم العربي، فإننا استعرضنا في البحث معايير التصنيف العالمي للجامعات وكيفية اختيار أفضل 500 جامعة وطريقة المفاضلة بينها حسب معايير محددة قابلة للقياس توزع الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة المصنفة، حيث عرجنا على الاتجاهات الأبرز لتصنيف الجامعات على المستوى العالمي. الأهداف: تتجلى هذه الأهداف بالوقوف عند متغيرين اثنين هما: مسببات انخفاض مقياس الأداء لدى جامعاتنا، والثاني هو تحديد مؤشرات التغير والنهوض.

المنهج المتبع: فهو يتمثل في المنهج الوصفي التحليلي القائم على ضرورة وصف واقع الحال بغية تشخيص المشكلة والتحليل في إيجاد الحلول: وقد عرّف البعض المنهج الوصفي بأنه (الأسلوب المعتمد على دراسة الواقع والاهتمام بوصف الظاهرة وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فإنه يعطينا وصفا رقمياً: إذ يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى)¹

الإطار الاصطلاحي:

تقويم الأداء: هو العملية التي من خلالها يتم اخضاع أداء المقوم «إن كان فرداً أو مؤسسة أو نظاماً» للحكم والتقدير بصورتيه الكمية والنوعية، وذلك انطلاقاً من المعنى الذي اعتمده المقوم في فهم الأداء وفي ضوء الاهداف المعتمدة، من خلال استخدام بعض المقاييس المرجعية التي تساعد على فهم وإدراك العلاقة بين مختلف العناصر الخاصة بالتقويم، وتقويم الأداء الجامعي يقوم على عملية تحليل الوضع الراهن للأداء الأكاديمي والمؤسسي للكشف عن نواحي القوة والضعف وتحديد الانحرافات وواجه القصور المختلفة وتشخيص المشكلات التي تؤثر سلباً على هذا الأداء، وذلك بهدف اتخاذ القرار المناسب بشأنها للارتقاء بمستوى الاداء الأكاديمي والمؤسسي وبالتالي رسالة المؤسسة بفاعلية وكفاءة²

مؤشرات الأداء: هي مجموعة من المقاييس الكمية والنوعية التي تستخدم لتتبع الأداء بمرور الوقت للإستدلال على مدى تلبيةه لمستويات الأداء المتفق عليها وهي تعتبر نقاط الفحص التي تراقب التقدم نحو تحقيق المعايير³

الشكل القانوني: هو المعيار السائد بين القوانين لتمييز الاشخاص المعنوية وتقسيمها حسب النشاط الذي تمارسه والغرض المرجو منها، هل هو تحقيق الربح أم خدمة عامة، وتقسّم الأشكال القانونية الى: مؤسسات حكومية، شركات مدنية أو تجارية، جمعيات تعاونية أو نقابات ... الخ.

خطة البحث:

المبحث الأول: واقع جامعات العالم العربي بين الاعتراف والانعقاد

المطلب الأول: تشخيص لواقع الجامعات بالعالم العربي

المطلب الثاني: سبل رفع الأداء بين مؤشري الإدارة الجامعية والإرادة الجماعية

المطلب الثالث: الشكل القانوني للجامعات

المبحث الثاني: التكامل المجتمعي ورفع مقياس أداء جامعات العالم العربي

المطلب الأول: التكامل المجتمعي بين أطر المعلوماتية واقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: التعليم العالي والعوائد الاجتماعية

المطلب الثالث: التعليم العالي والانتاجية المجتمعية

المطلب الرابع: معايير تصنيف مؤشرات أداء الجامعات وأهمية التكامل المجتمعي

المبحث الثالث: رفع كفاءة التعليم والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: العوامل الفاعلة لدعم مؤشرات التعليم العالي بالعالم العربي

المطلب الثاني: دور الاستشراف التعليمي في تطوير الأداء الاستثماري للمؤسسات الجامعية

المطلب الثالث: دور الشكل القانوني للجامعات في رفع كفاءة التعليم

المبحث الأول: واقع جامعات العالم العربي بين الاعتناق والانعقاد

يعد التدريس الجامعي أنموذجاً من نماذج التعليم والتلقين والتدريب المعرفي في تحصيل المدركات العلمية وتطبيقها التطبيق الفعّال والمثمر، ويعد العاملون بالمؤسسات التعليمية الجامعية الخاصة والحكومية من النُخب التي ينبغي أن تكون ضمن المثلث التحصيلي المعرفي المرتبط بثلاث نقاط ارتكاز متمثلة في الأستاذ الباحث، الطالب، المجتمع والربحية، وسيكون بمقابل ذلك وكإسقاط شاقولي له مثلث آخر يتمثل في البرنامج التعليمي، السياسة التوجيهية التحفيزية، التواصل المتوازي في المناحي الاقتصادية والاجتماعية التطبيقية.

حيث يعد الأستاذ الحلقة الفاعلة في كل ذلك وهو المحرك للمولدات الطاقوية الأخرى، ولن يتحقق ذلك إلا بالتححرر في رسم الأهداف العلمية العملية الدقيقة والسعي لتحقيق هذه الأهداف، والخروج عن النمطية السلبية في الأداء التعليمي الجامعي المعتمد على سياسة التلقين والإملاء والبرامج التقليدية⁴؛ سواء كان ذلك في العلوم التجريبية أو العلوم الإنسانية، وتُعد العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر أهمية وفاعلية إذا اقترن ذلك بالتميز في الأداء⁵، لأن العلوم الإنسانية تهتم بصناعة الإنسان وهندسة العقل، أما العلوم التقنية فهي تهتم بالآلة أكثر من اهتمامها بالإنسان⁶، ولكن في الأخير تعد العلوم كلها متكاملة ومتراصة.

ثم إن الأداء الذي نتكلم عنه في المؤسسات التعليمية بمجتمعاتنا يعاني من معوقات عديدة أهمها⁷:

- إشكالية الاعتناق بدل الانعتاق والاقتناع (إشكالية التحرر لدى الأستاذ والطالب)
- إشكالية انعدام استراتيجية التمويل الذاتي للمؤسسات التعليمية الجامعية
- إشكالية الانغلاق وعدم الانفتاح على الآخر أي الانعزالية عن المحيط الخارجي
- إشكالية الاستصغار الداخلي للمبادرات الفردية الرائدة.
- غياب التصور الاستشرافي لأدوار الجامعة الاقتصادية والمجتمعية

ومن كل هذه الإشكالات التي تعاني منها المؤسسة الجامعية بالدول العربية نجد أنها لن تصل إلى أي مستوى من التفوق والنبوغ والتصنيف المحترم، سيما ما تعلق بمخرجاتها وشراكاتها المجتمعية، هذا ما يجعل المسألة أكثر تأزماً، ولكن لن يبقى هذا مدعاة للتشاؤم الذي يجعلنا ندور في حلقة مفرغة أو ما سميت بدائرة الرداءة المكتسبة⁸.

إن التجربة التي أقامتها العديد من الجامعات الكبرى في العالم والرائدة علمياً وعملياً انطلقت من أهداف مرتسمة قبل سنوات، ويتم من خلالها التحرر الفكري وفق ثوابت معينة، وبدراستنا للعديد من هذه الجامعات تجعل التوافق -فطرياً- بين الإدارة الجامعية والأستاذ والطالب، من جهة والمجتمع من جهة ثانية، والجهة التي تملك الجامعة من جهة ثالثة ولا وجود لعقد النقص من شخص لآخر، ولا وجود للنظرة المعادية بين هؤلاء الشركاء فكلٌّ يُكَمِّل الآخر وكرة التنس إن قذفها بحدة فسترجع له بذات القوة التي قذفها بها والعكس صحيح.

إن البرامج التعليمية ومستويات الإنتاج العلمي لا تنفك عن مقتضيات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والثقافية

للمجتمع، والأصل أن الجامعة هي من تكون لها درجة التأثير الأقوى بحكم ما تضمه بين جنباتها من نخب علمية واعية ومدركة لكل الحراك الذي يحيط بها أو يدور في فلكها.

المطلب الأول: تشخيص لواقع الجامعات بالعالم العربي

ضمن المرحلة البحثية الأولى قمنا بإجراء عملية مسح شامل لصيرورة الأداء الجامعي من خلال بعض نقاط الارتكاز الذي يُستدل من خلالها على درجة التفوق أو التخلف في التحصيل العلمي، وفي نفس الوقت نسب المردودية-الأداء- العلمية، لكن الملاحظ وفق هذا المسح البسيط تراءى لنا الآتي:

-التلقائية المطلقة في التعليم وفي رسم أهداف المؤسسة الجامعية من قبل كل الشركاء.

-اعتبار الأستاذ بمثابة الموظف العمومي الذي يأتي لتلقيين بدائي للمعلومة وانتظاره المستميت لأمرين اثنين أولهما الراتب الشهري وثانيهما عطلة الموسم.

-اعتبار الطالب أداة لحضانة المعلومة إلى غاية حلول موسم الامتحانات لا أكثر.

-اعتبار كل طرف للأخر بأنه في مواجهة معه وذيوعٌ للعداية العشائرية، وارتباط نسب التفوق أو الرسوب لهذه الاعتبارات، وهذا ما تم رصده في العديد من الجامعات العربية.

-وجود اعتناق كلي للمقررات الدراسية وفق النمطية السلبية التي تسعى لتجميد الأداء التشاركي للطلاب.

ومن كل هذا تبين بأن هذا الأداء أدى إلى ضمور مستوى الطالب والأستاذ في آن واحد، مما جعل نسبة الرسوب والتسرب ترتفع بشكل رهيب، وما أدى بالأستاذة إلى الخمول والتهاون حتى في التحضير لمحاضراتهم أو حتى في إتمامهم لأطروحات الدكتوراه المعدّات، وهذا ما يجعل بالأستاذ إلى تضيق الخناق على الطالب، وانتقام الطالب على الوضع في صورة إضرابات وبعض السلوكيات الأخرى التي لا يمكن لها أن تأتي من فراغ.

كما تم ملاحظة انعدام التحفيز سواء للطلاب أو للأستاذة مما يجعل المتفوق يدرك بأن تميزه ووقته الذي يصرفه في البحث والتعلم والتميز متعب ومفسدة للعقل والبدن، مما يجعله مرة بعد أخرى يفكر في أن يكون في المستوى المتعارف عليه طالما أن أدائه وأداء غيره في درجة واحدة من منظور كل الشركاء.

ومن الأشياء المسجلة انعدام البعد الإنساني والبعد التكاملي مع محيط الجامعة؛ مما يجعل الطالب يُحس بالانعزالية وبجمود الفكر وعدم حيوية الأداء الجامعي، كل هذا تم رصده لأجل الوقوف عند مسببات ضمور الأداء الجامعي، والخروج عن النمطية السلبية في سلبية النظرة للطالب والأستاذ وباقي العاملين، رغم وجود بعض العقوبات المسجلة في ذلك، لأن جدية العمل في العديد من الأحيان تجلب الكثير من المشاكل، لأننا ندرك جميعاً أن الوضع السيئ وانعدام الرقابة والتسيب حقل يوائم ويلاءم الكثيرين، وهي للأسف حقيقة مرة ولكن لا بد من تأكيدها ورصدها على الأقل حتى نستبعد عنصر المفاجأة، وحتى يتم الإعداد لمثل هذه المثبطات.

ولكن الصديق في العمل ووجود فئة واسعة من الطلاب والإداريين والأستاذة، بالإضافة إلى عنصر العدل في توزيع المهام وفي منح الحقوق وإقرار الواجبات على كل طرف؛ كل هذا يعين في الدفع بعجلة الإبداع والتفوق، خاصة إذا كان كل من يُحسن يلقي

التحفيز والتشجيع، وكل من يسيء ويُصر على ذلك يلقي الزجر والتأنيب، حتماً ومؤكداً أنه يزيد من صفل المواهب ويُشجع كل الأطراف على التفاني والإتقان، أما إذا كان المحسن والمسيء في درجة واحدة فحتماً هذا سيؤدي بالمحسن للاقتناع بأن إتقانه وتفانيه وإبداعه سيضمّر مع الوقت شيئاً أم أئينا.

والجلي أن الجامعات بالدول الغربية، والتي كانت لنا فرصة دراستها نجدها قد خطت خطوات متقدمة جداً جراء عوامل عديدة أهمها:

- الفصل بين إدارة الجامعة وملاكها في حالة كون الجامعة مملوكة لشركة تجارية.
- الفصل بين إدارة الجامعة والمسؤولين الحكوميين والحزبيين في حالة الجامعات الحكومية.
- التحرر ومرونة التعامل وفق الضوابط والقواعد العامة للتعامل والسيطرة سلفاً.
- وجود سياسة التحفيز والتشجيع، والدعم المستمر لأصحاب الإبداع والتفوق والنبوغ.
- وجود أهداف مرتسمة لدى الأقسام والكليات والجامعات.
- الثقة بين أطراف حلقة التعليم الجامعي الطالب الأستاذ والإدارة الجامعية.
- الانفتاح على المحيط الخارجي وباقي الشركاء، مما يجعل للجامعة موارد مالية خاصة عن طريق الاستشارات والأبحاث التي يقدمها الباحثون أو الطلاب المتمرسون في مراحل ما بعد التخرج-
- التبادل بين المؤسسات الجامعية الداخلية والأجنبية مما يؤدي إلى تلقح الأفكار وتبادل الخبرات مع الاحتفاظ بحقوق الملكية الفكرية والأدبية لكل طرف.
- التركيز على البعد الأسري والاجتماعي للباحثين خاصة المتميزين منهم وهذا بتغطية العديد من الصوارف الوقتية - أي ما يصرف أوقاتهم في غير المجال البحثي- بحيث يتم التكفل بالجوانب المعيشية والصحية لهم ولأسرهم تجنباً لشروذ الذهن وإضاعة الوقت والجهد عن طريق المنح المتعددة، المنح الكاملة بصرف معاشات كاملة للطلبة، أو منح جزئية، مثل: المنح التي تغطي الرسوم، المنح التي تغطي الكتب، المنح التي تغطي الأكل في مطاعم الجامعة، خاصة وأن أوقات النُخب العلمية تقدر دقائقها بالنفيس من الأموال.

المطلب الثاني: سبل رفع الأداء بين مؤشري الإدارة الجامعية والإرادة الجماعية

يمكن للأستاذ الباحث وإن لم يكن ضمن الطاقم الإداري أن يسهم عن طريق مبادراته الشخصية وإن لم تكن رسمية في العديد من الأنشطة خاصة ما تعلق منها بالمحاضرات التوجيهية، أو الإسهام ضمن اللجان العلمية والتنظيمية للمؤتمرات والملتقيات الوطنية والدولية، بينما إن كانت السلبية هي السمة البارزة فإن المهام الرسمية المتعلقة بالتدريس ورصد العلامات لا يتم القيام بها على أكمل وجه.

وقد أكد مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية التابع لاتحاد الجامعات العربية، الأسس التي تركز عليها عملية تطبيق الجودة والاعتماد وأهمها:

- 01- التركيز على الاستفادة في مخاطبة الاحتياجات الأساسية « الطالب، المجتمع، سوق العمل».

- 02- القيادة «توحيد الرؤى والأهداف والاستراتيجيات في المجتمع التعليمي»
 - 03- إشراك الأفراد «تعزيز المشاركة الفعالة ومراعاة المساواة لجميع من لهم ارتباط بالتعليم دون تفرقة وإتاحة الفرصة لأن يستخدموا كامل قدراتهم لصالح التعليم والمجتمع بأسره».
 - 04- التركيز على العمليات «الاهتمام بالعمليات والطرق إلى جانب المنتج أو المخرجات».
 - 05- التطوير والتحسين المستمر.
 - 06- الاستقلالية
 - 07- المنافع المتبادلة ورضا المستفيد «اتباع مدخل لمختلف المشاركين من مراجعين وطلاب والمجتمع بشكل شامل من شأنه تعميم الفائدة من تطوير وتقل المعرفة والمهارات»⁹
- المطلب الثالث: الشكل القانوني للجامعات
- أولاً: النشأة التاريخية للجامعات:

فكرة تأسيس الجامعات لازمت الإنسان منذ قديم الزمان حيث أن نقل العلم والمعرفة من جيل إلى آخر كان يتم في كافة العصور السابقة عن طريق جمع من يريد أخذ العلم حول من يريد إعطاءه، وفي العصر الإسلامي بدأ ما يعرف بالكتاتيب، حيث عرف الإسلام نوعين من الكتاتيب: كتاب تعليم القراءة والكتابة، يقوم في منازل المعلمين غالباً، وكتاب تعليم القرآن الكريم ومبادئ الدين الإسلامي ومكانه المسجد¹⁰، ثم تطورت هذه الفكرة على مر السنوات بشكل سريع لتكون النظام التعليمي الإسلامي. حيث كان وراء هذا الاندفاع القوي إلى ميادين العلم المختلفة دين يحترم العلم والعلماء¹¹، ولقد حث الإسلام على طلب شتى أنواع العلوم، قال تعالى: «قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»¹²، وقال صلى الله عليه وسلم: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»¹³.

كذلك فقد ترتب على كون النظام التعليمي الإسلامي في نشأته كان نظاماً شعبياً تلقائياً، فإن مؤسسات هذا النظام لم تأخذ شكلاً واحداً جامداً، بل تعددت أشكاله بتعدد الأهداف الشعبية المرجوة من وراء كل مؤسسة تعليمية¹⁴.

وبزغت الحاجة لجهات لتدريس العلوم بشكل تخصصي فبدأت الكليات والجامعات بالظهور في العصور الوسطى وبداية الألفية الثانية وكانت جامعة القرويين بمدينة فاس بالمغرب من أقدم الجامعات الإسلامية حيث أسست في القرن التاسع¹⁵.

ثانياً: التمييز بين الأشكال القانونية المختلفة للجامعات:

من الممكن أن تكون الجامعات على ثلاثة أشكال قانونية: مؤسسة حكومية تصدر بقانون خاص، شركة تجارية ربحية تؤسس وتفيد في سجل الشركات التجارية، وأخيراً شركة أو مؤسسة غير ربحية تؤسس عادة تحت مظلة وزارة التنمية أو التعليم العالي وفي الأنظمة الحديثة تقيّد أيضاً في سجل الشركات التجارية ولكنها لا تهدف إلى الربح وتكون عليها رقابة من جهات أخرى خارج وزارة التجارة.

بخصوص الشكل الأول فهو الغالب في دولنا العربية وهذا البحث يغطي في جزء كبير منه ما هي أسباب تدني مستوى الجامعات وآليات رفع مقياس أداء هذه الجامعات وفي الجانب الاقتصادي الحاجة إلى تمويل الجامعة لذاتها ولا بد من إسهامها في تحقيق

الرؤى الاستشرافية المستقبلية بصفتها تأخذ الدعم من الحكومات.

بخصوص الشكل الثاني والثالث فنتكلم بعجالة عن ماهية الشركة والهدف منها بالنسبة لملاكها، فالشركة من حيث الأصل هي تجمع الناس في طوائف يتركز نشاطها لتحقيق أغراض معينة، وقد زادت الأغراض التي تهدف الجماعات لتحقيقها، وتندرج الجماعات من ناحية الأغراض التي تقوم على تحقيقها من أغراض غير مادية الى أغراض مادية¹⁶: فالشركات التجارية تقوم بأعمال تجارية وتهدف الى تحقيق ربح مادي أما الشكل الثالث فهو عبارة عن شركات لا تقوم بأعمال تجارية مثل الجامعات والتعاونيات، وهذه تحقق أهداف مختلفة ولكنها تشترك في أنها لأغراض لا يدخل فيها الحصول على ربح مادي.

في واقع التعليم العالي الغير حكومي (الخاص) فإن الشكل القانوني الأكثر انتشاراً هو الشركات الربحية وهي تتعارض مع الخدمة المقدمة منها الا وهي التعليم والبحث العلمي، فالحمل فيها يحتاج الى سلوك أقصر الطرق في سبيل توفير النفقات والحصول على الربح أما التعليم والبحث العلمي فيحتاج بذل الجهود والكثير من النفقات والاهتمام بالباحثين والنتيجة النهائية تحتاج الى وقت أطول كثيراً للحصول على المردود المادي.

فالتخصصات التي تطرحها الجامعات التي تأخذ الشكل القانوني للشركات الربحية هي التي تحتاج الى نفقات أقل وغالباً ما تكون في العلوم الاجتماعية والإنسانية أما إذا أخذت الجامعات الشكل القانوني للشركات غير الربحية فإنها سوف تطرح التخصصات العلمية والتي تحتاج الى البحث العلمي وبالتالي الارتقاء بالجامعة وخدمة المجتمع.

المبحث الثاني: التكامل المجتمعي ورفع مقياس أداء جامعات العالم العربي

المطلب الأول: التكامل المجتمعي بين أطر المعلوماتية واقتصاد المعرفة

يدل هذا على الاقتصاد الذي تكمن فيه الأفكار والمعلومات وأشكال المعرفة الأخرى وراء الابتكار والتوسع الاقتصادي وفي اقتصاد المعرفة لا تعمل أغلبية القوى العاملة بمجموعها في إنتاج السلع والبضائع المادية وتوزيعها، بل في أنشطة التصميم والتطوير والتقانة والتسويق والبيع وتقديم الخدمات المرتبطة بذلك، ويتميز هذا النوع من الاقتصاد بالتدفق الدائم للمعلومات والآراء، ويتعاطم الدور الذي تؤديه وتستغل تؤديه العلوم والتقانة، بل أننا كما يرى أحد الباحثين تُكسب المال من الأثير، إن ما ينتج لا يمكن وزنه ولا لمسه أو قياسه ولا خزنه في الموانئ أو وضعه في المستودعات أو شحنه براً أو بحراً أو جواً، إن مصدر الرزق الأكثر يعود إلى ما تقدمه من خدمات ومشورات ومعلومات وتحليلات سواء اتخذنا موقعنا من خيوط الهاتف أو مكاتب المحاماة أو الدوائر الحكومية أو المختبرات العلمية، إننا ننشط جميعاً في عالم الأثير¹⁷.

ونجد بأن الاستثمارات في اقتصاد المعرفة على شكل التعليم في المدارس والمعاهد العامة والإنفاق على تطوير البرمجيات الحوسبية والبحث والتطوير أجزاء كبيرة من الميزانيات العامة لعدة دول إذ أن السويد على سبيل المثال قد استثمرت ما يعادل 10.6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في اقتصاد المعرفة سنة 2005، واحتلت فرنسا المرتبة الثانية بعدها نظراً لما تنفقه في مجال التعليم العام¹⁸.

إن سمات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة بالمفهوم الذي أوضحناه سابقاً تكاد لا تذكر في عالمنا العربي، وإذا حاولنا إبراز بعض هذه السمات للتوضيح سنجد العالم العربي يحتل المراتب الأخيرة، وما من شك في أنه لا يشارك أصلاً أو يساهم في التطور

العلمي والتكنولوجي سواء في مجال المعلومات أو في مجال اقتصاد المعرفة؛ إلا ما أبدته بعض الجامعات العربية من جهود في الفترات المتأخرة¹⁹.

فالتكنولوجيا بذلك لا تُستورد بل تنبع من الذات ومن الإرادة الواعية بالمسؤولية المعرفية ثم إن تعريف الأستاذ الجامعي بأنه مدرس ناقل للمعرفة هو تصور ومنظور خاطئ، فهو ناشر للمعرفة ومنشط علمي وأيضا باحث علمي يُنقب في تخصصه عن الجديد والمأمول، وبهذا فالجامعة ليست حقلا لنقل معلومات جاهزة بل هي مصدر للمعلومات المتوصل إليها من باحثيها وإطاراتها وهذا هو الرهان الحقيقي وليس أن نبقى مستهلكين لكل شيء بما في ذلك المعرفة التي لا يصلنا منها إلا الرث والقديم²⁰. وما تفرضه علينا الثورة التكنولوجية ومجتمع المعرفة اليوم هو التحدي العلمي والتكنولوجي، فوضعية البحث العلمي في العالم العربي لا تؤهلنا لأن نجاري منطق العولمة المبني على التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة؛ والتي هي في حقيقة الأمر نتيجة لاستثمارات ضخمة في التعلم والبحث العلمي، والاستثمار في التعليم والبحث العلمي هو الكفيل بإيجاد حلول لمشاكلنا وخاصة في المجال الاقتصادي، فعلى سبيل المثال نجد أن أكثر من 90% من بحوث الماجستير تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان²¹.

والواقع العربي يقول إن نصيب العالم العربي من الثورة التكنولوجية الحالية لا يكاد يُذكر، بل إن نسبة كبيرة من الشباب العربي لا يحسنون استخدام العديد من التكنولوجيات الحديثة للإعلام الآلي.

ونحن في جامعاتنا زمنيا في بداية الألفية الثانية فقط، حيث تتناثر المعايير المعمول بها، فمحيط الجامعات العربية يعيش ما يسميه البعض بالثورة المعلوماتية الصامتة وهي ثورة أعدت وصيغت خارج نطاقها الحضاري والثقافي، ولم تتمكن بعد من قراءة هذه الوضعيات الجديدة لا من حيث قراءتها كاستشراف للمستقبل، ولا من حيث قراءتها كوضعيات راهنة تستدعي الدمج الآلي والبحث عن يستوعبها من العالم المتقدم ومن ثمة فمؤسساتنا الجامعية في هذه الوضعية تعيش أزمة تداخل الزمن بصفة فوضوية مما جعلها في وضع انفصامي.

فالثورة الرقمية أخذت منذ مدة تنتج العوالم الافتراضية كبديل عن العوامل الطبيعية، وهي وضعية لم تعد تتناسب مع فلسفة النمو والعقلنة التي حكمت المؤسسات الحديثة وعلى رأسها الجامعة، خاصة أمام تحديات مجتمع المعرفة، وتحدي الحفاظ على الهوية الوطنية.

ووفق هذا اتسع نطاق الأنشطة الاقتصادية والخدمية، وبدأ تفعيل مصطلح المراجعة كمصطلح اقتصادي على عالم المعلومات والمعرفة بحيث تصبح المعرفة قوة عن طريق مراجعة المعلومات وانتقاء أفضلها وتوظيفه وإعادة تركيبه لإنتاج معلومات أخرى أكثر قوة وفاعلية²².

وبالتالي أضى مجتمع المعلومات أهم التحديات لأجل جعل المعلومات من صميم البرامج الحكومية ومن أولويات التعاون الدولي.

فالجامعة في رسالتها الهادفة الأصيلة هي شجرة أصيلة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ولكن لا بد لها من العناية والسقاية والزبر والتقليم، فهي تحتاج إلى معول يجتث به ما حام حولها من أعشاب ضارة قد تتغذى بها، دون أن يكون من هذه الأعشاب أي نفع أو فائدة، كل هذا حتى تكون ثمار الجامعة يانعة طيبة ونافعة.

ومن الواضح كقاعدة كونية أزلية عرفتها كل الحضارات، أن من يملك المعلومة يملك القوة، وأن المعرفة قوة، فلا مناص من القول بأنه إن كنا من رواد الجهل والتسيب، فنحن نملك الجهل؛ ويفعل الجاهل بنفسه ما لا يفعله العدو بعده.

والواضح ضمن مقتضيات التعليم العالي أن الجامعة كالمشروع الخاص تهدف لتحقيق الربح المتمثل في ترسيخ الثقافة الأصيلة المعاصرة، ومبدعة في آن واحد بما يتلاءم مع ما يحتاجه السوق وما يدفع بالدولة قدماً.

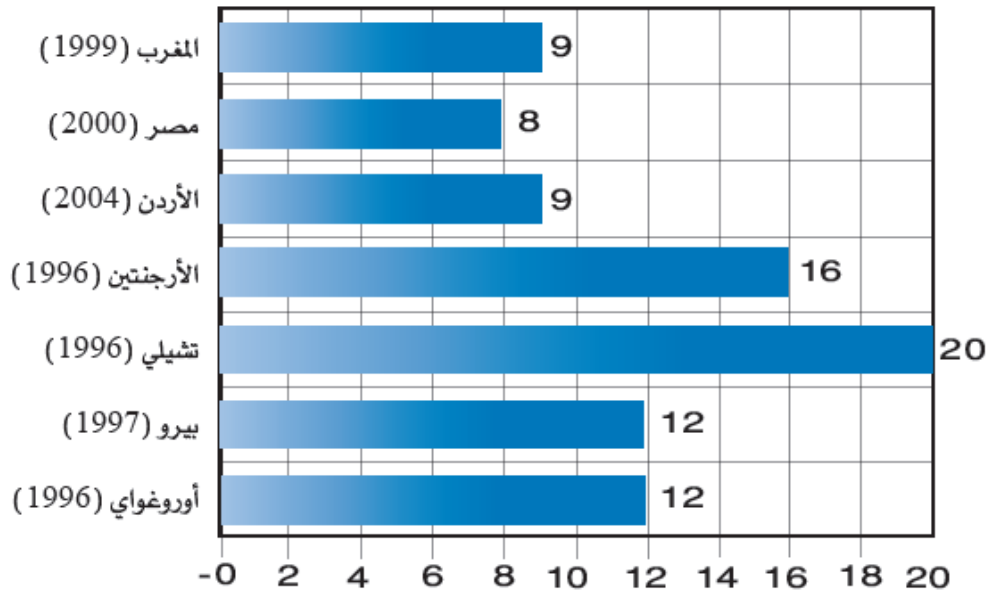
كما يتعين في هذا الصدد على متخذي القرار والقائمين على عملية صنع القرارات السياسية التعليمية أن يدركوا المسؤوليات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتقهم²³.

المطلب الثاني: التعليم العالي والعوائد الاجتماعية

يعد المدلول الاجتماعي لقطاع التعليم العالي الخاص والحكومي أحد العناصر الهامة وهو الدليل على تحصيل مكاسب أكثر من خلال منظومة التعليم العالي، وهذا من خلال عائدات قطاع التعليم العالي، مما يؤكد الترابط الوثيق بين القطاع الاقتصادي والاجتماعي وقطاع التعليم العالي.

ثم إن معدل العائد الداخلي الذي هو مقياس معياري لقياس مدى ربحية الاستثمار في التعليم العالي يقوم بحساب التكاليف والمنافع، أخذاً في الاعتبار التكاليف المباشرة للتعليم العالي «الرسوم ونفقات المعيشة، كلفة الفرصة الضائعة، والوقت الذي يقضيه الطالب لاستكمال تعليمه الجامعي».

الشكل (1) { معدلات العائد الخاصة للتعليم العالي - لعدة سنوات }

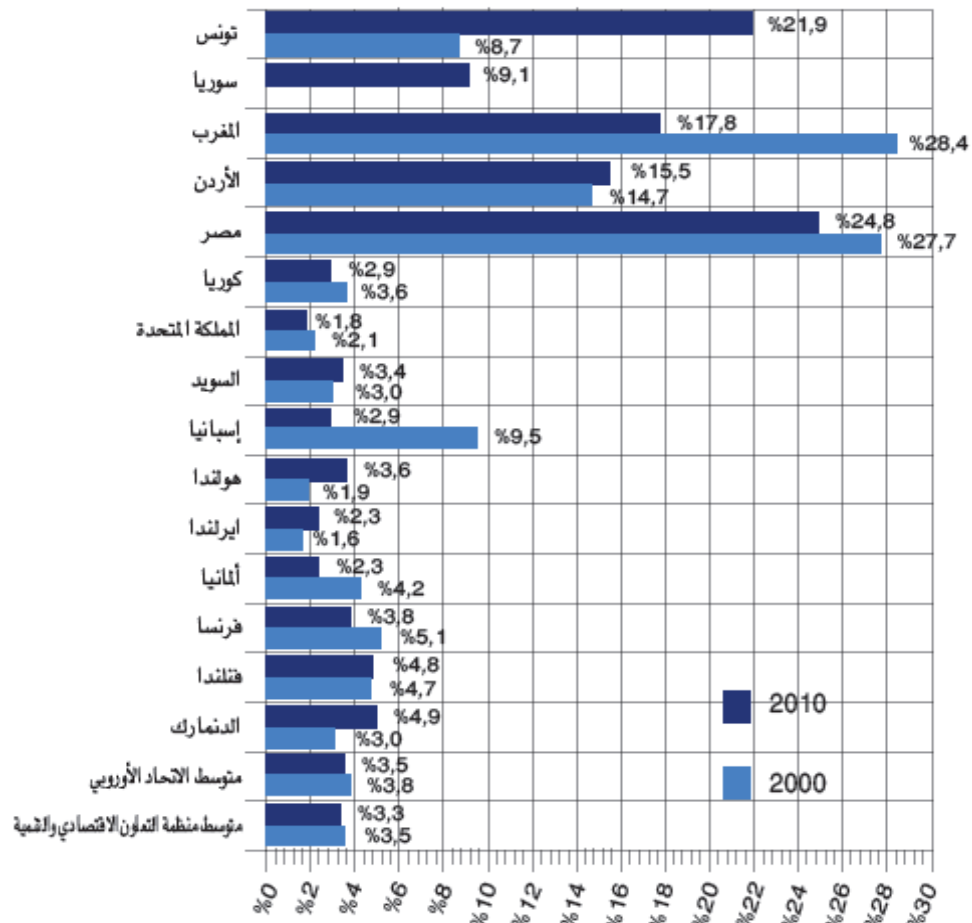


المصدر: كارنوي، 2006.

والعاملون سيما بالدول العربية اليوم والداخلون حديثاً إلى سوق العمل عاطلون عن العمل بشكل غير متكافئ، كما هو واضح بالشكل رقم (2)، فهؤلاء دخلوا إلى العمل بمستويات تعليمية أعلى لكنهم لم يستفيدوا من الوقت أو أو الدراسات الجامعية

لعدم التوافق بين الجامعة والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.²⁴

الشكل (2) {نسبة العاطلين عن العمل من الحاصلين على درجة جامعية}



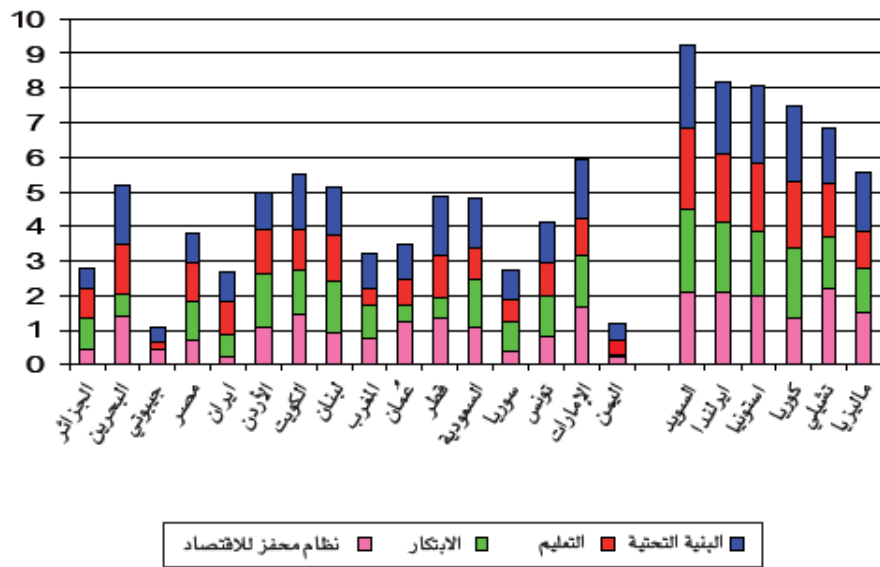
المصدر: كوساراجو وعفرا 2011.

المطلب الثالث: التعليم العالي والانتاجية المجتمعية

يؤدي التعليم العالي أدواراً رائدة في توفير المناخ الملائم لمجموعة المهارات التي تتطلبها القوى العاملة المنتجة، حيث ينبغي أن يكون خريجو التعليم العالي قادرين على دخول سوق العمل بمهارات معرفية سلوكية تؤهلهم لحل المشكلات التي يتخبط بها المجتمع وترويج الأفكار الجديدة²⁵.

ومن خلال استخدام مؤشرات عريضة لمقارنة أداء البلدان العربية بأداء بلدان أخرى لمعرفة مدى استعدادها للمشاركة في اقتصاد قائم على المعرفة يتضح وجود فجوات كبيرة ويعرض الشكل أدناه أربع مؤشرات لقياس: نظام الحوافز الاقتصادية، القدرة على تطوير نظام الابتكار، أداء نظام التعليم، البنية التحتية للمعلومات، ويوضح أنه في جميع بلدان هذه المنطقة ممن توفرت حولها معلومات تقل هذه المؤشرات الأربعة عما هي عليه في البلدان المقارنة، وتسعى هذه الدول لأجل رفع مستويات الإنتاجية لديها وتطوير خدماتها المعرفية، أنظر الشكل (3).

الشكل (3) { مؤشر اقتصاد المعرفة في البلدان العربية }



المصدر: البنك الدولي 2008.

المطلب الرابع: معايير تصنيف مؤشرات أداء الجامعات وأهمية التكامل المجتمعي:

انعقد بتاريخ 22 و23 أبريل/نيسان من سنة 2008 مؤتمر يتمحور حول الأطر الرئيسية لاختيار الجامعات العالمية وتصنيفها وقد حضر هذا المؤتمر ما يقارب الأربعين من كبار مسؤولي الجامعات الآسيوية تركز الاجتماع على معايير التصنيف للجامعات العالمية. وللإشارة فإن التصنيف العالمي للجامعات في الغالب ما يختار أفضل 500 جامعة تكون المفاضلة بينها حسب معايير محددة قابلة للقياس توزع الأوزان بينها حسب أهميتها للجهة المصنفة. وإذا كان هناك بعض الجهات المهتمة بتصنيف الجامعات على المستوى المحلي، فقد برزت ثلاثة اتجاهات لتصنيف الجامعات على المستوى العالمي²⁶:

أ: تصنيف جامعة جايوتونج شانغهاي University Tong Jiao Shanghai

وتنشر هذه الجامعة قائمة بأحسن 500 جامعة في شهر سبتمبر من كل سنة، وتتضمن طريقة التصنيف أربعة معايير رئيسية يمكن تلخيصها والأوزان لكل منها كما في هذا الجدول :

المعيار	الوصف	النسبة
جودة التعليم	الخريجين الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	10%
نوعية أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الفائزين بجائزة نوبل أو جوائز فيلد للرياضيات	20%
المخرجات المجتمعية للبحث العلمي	كثرة الرجوع أو الاستشهاد بأبحاثهم	20%
حجم الجامعة	الأبحاث المنشورة في أفضل مجلات الطبيعة والعلوم	20%
	الأبحاث المذكورة في كشاف العلوم الاجتماعية والكشاف المرجعي للعلوم الموسع	20%
	أداء الجامعة بالنسبة لحجمها	10%

ب: تصنيف QS-THES للجامعات العالمية Rankings University World QS_THES

ويوضح الجدول التالي معايير التصنيف المتبع ووزن كل منها :

المعيار	المؤشر	الوصف	النسبة
---------	--------	-------	--------

40%	تعتمد الدرجة المعطاة لهذا المعيار على حكم المثلث	تقويم النظير	جودة البحث
20%	معدل النشر لكل عضو هيئة تدريس		
10%	تعتمد الدرجة على استطلاع آراء جهات التوظيف الخارجي من خلال الاستبانات	تقويم جهات التوظيف	توظيف الخريجين
5%	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	النظرة العالمية للجامعة
5%	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلبة	الطلبة الأجانب	
20%	يعتمد مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	معدل أستاذ طالب	جودة التعليم

ج- تصنيف ويبومتريks Webometrics:

ويعتمد على قياس أداءات وإسهامات الجامعات من خلال مواقعها الالكترونية ضمن المعايير التالية :

المعيار	الوصف	النسبة
الحجم	حجم الموقع	20%
مخرجات البحث	الملفات الثرية	15%
	علماء جوجل	15%
الأثر	الرؤية للرابط	50%

وبالنظر إلى معايير التصنيف أعلاه، يمكن القول بشكل قاطع أنه لا مكان للجامعات غير البحثية في قائمة أفضل خمسمائة جامعة عالمية، وأن البعد المجتمعي من أبرز نقاط التقييم من خلال المخرجات أو من خلال التوظيف وغير ذلك، ويجب على الجامعات العربية الحكومية لتحقيق هذا الهدف الإغداق على الباحثين وعدم الانجرار وراء التوفير في النفقات وعلى الجامعات الخاصة الابتعاد عن الأهداف التجارية وهي تحقيق الربح والتركيز على الاستثمار بعيد الأمد في الأستاذ والطالب.

المبحث الثالث: رفع كفاءة التعليم والعوامل المؤثرة فيه

المطلب الأول: العوامل الفاعلة لدعم مؤشرات التعليم العالي بالعالم العربي

هناك العديد من المعوقات العامة والخاصة التي تحول بين التعليم العالي والغاية المتوخاة منه، وهذا ما يتطلب إرادة فاعلة تأخذ بالعيد من المسببات لتجاوز هذه العراقيل:

- 1- وجوب الاضطلاع بتغيرات نوعية في أنظمة التعليم العالي بما يتلاءم مع اقتصاد السوق ومع العولمة الزاحفة حتى نكون في مستوى المواجهة.
- 2- الموازنة بين معطيات التوازن بين الإنتاجية والاستهلاكية حماية للطاقت العلمية وللحفاظ من جهة ثانية على الاقتصاد الوطني بكل مستوياته خاصة بما يشترك في نقاط تقاطع مع إنتاجية التعليم العالي.
- 3- إعادة تشكيلك لجامعة خاصة تأخذ شكل شركة ربحية بحيث تتشكل من جديد على شكل شركة لا تهدف الى الربح.
- 4- تحديد مسؤوليات كل الفاعلين في سلم التعليم العالي من الطالب إلى الهيئات الوصية المكلفة بل وإلى سياسة الحكومة ، مع ضرورة رسم الأهداف المستقبلية⁷².
- 5- ضرورة الخروج من الأساليب الكلاسيكية التي يبنى على الكم على حساب النوع، وذلك بالتحديث للمناهج والأسس العلمية للمعارف والعلوم وإعطاء التعليم العالي البعد العلمي الفعال.

6- ضرورة تحقيق الروابط بين التعليم العالي ومراحل التعليم السابقة وفي كل المستويات الأخرى.

7- الابتعاد عن الأفكار الضيقة القائمة على العنصرية والأبعاد الجغرافية والإيديولوجية .

8- ضرورة انشغال الفئة الباحثة بواجبهم كباحثين ونشر ما توصلت إليه بحوثهم والافتداء بما كرسه شريعتنا السمحاء؛ التي لم نأخذ منها لا بالقليل ولا بالكثير ، وابتعدنا عن كل مظاهر التمييز والتفاني في أداء الرسالة التعليمية والمعرفية المقدسة ، هذه المظاهر التي أضحيينا نجدها في الجامعات الغربية ومن ذلك ما يشيع عن الجامعات الأمريكية²⁸ ومنها:

أنشر أو اختبئ perish or Publish

ابتكر أو تبخر Innovate or evaporate

المطلب الثاني: دور الاستشراف التعليمي في تطوير الأداء الاستثماري للمؤسسات الجامعية

ما من شك في أن الحديث عن الجامعة هو الحديث عن أهم رافد نهضوي في منظومة الدولة الحديثة، هذه المؤسسة التعليمية التي ترتبط وثيق الارتباط بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع على حد سواء، خاصة في ظل البحث عن البدائل الاقتصادية خارج قطاع النفط، فلا بد من تمويل الجامعة لذاتها بل لا بد من اسهامها في تحقيق الرؤى الاستراتيجية المستقبلية باعتبارها تضم خبراء ومختصين أكاديميين شغلهم الشاغل البحث عن حلول للمشكلات بمختلف أشكالها وأنواعها، فإذا ما اعتبرت الجامعة شريكا استراتيجيا في مناحي الحياة المختلفة كان ذلك مؤشرا على ايجابية دورها من جهة وإيجابية الفاعلين الآخرين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأخرى.

فالذي يغفل عنه الكثير من المواطنين هو أهمية ربط الجامعة بالاقتصاد المعرفي وربط المعرفة الاقتصادية بالجامعة، إذ يجب أول الأمر ربط الجامعة بموضوع التمويل الذاتي وإن كان ذلك مستعصياً في البدئ لكنه يعد ضرورة قصوى، وعند الوصول إلى المردود المعرفي البحثي الذي يحقق استثمارات حقيقية في مجالات التكنولوجيا والتقنية وحتى المسائل الاجتماعية لا ضير من رصد ميزانيات ليس على الجامعة ككيان مادي وإنما على الأبحاث كاستثمارات حقيقية لإيجاد العديد من الحلول العلمية لشتى مشكلات الحياة المختلفة.

بالإضافة إلى هذا تعد مسألة المخرجات التي تسطرها الجامعة اليوم في كثير من الأوقات بعيدة عن الواقعية فهي تتراوح بين إشكالية الأخذ بالأنموذج الغربي المجسد في كثير من الجامعات الأوروبية والأمريكية والأخذ بالواقع الاقتصادي والاجتماعي بل والتصور السائد لدى جامعاتنا المبني على تخريج أكبر عدد من الطلاب دون وضوح للرؤى ودون وجود مؤشرات حقيقية عن عالم الشغل ومتطلبات سوق العمل وغير ذلك.

وبالنظر لعدد من الجامعات الغربية والعربية -مقاربة ومقارنة- نجد أن إمكانية تدارك النقائص ليس صعبا بل يعد ضرورة لا بد من تحقيقها في ظل المتغيرات الأبنستمولوجيا الراهنة التي تتطلب مراجعة الكثير من الأسس والمخرجات المسطرة في مساقات التدريس، وأهمية الإدراك بواقع العملية التعليمية التي تتجدد بين الفترة والأخرى بالجامعات الغربية.

ولا يعد لهذه الجامعات من باب الحديث عن الهوة التي بيننا وبين الجامعات الغربية وإنما هو حديث عن مكان النقص في كل النماذج بما يحفظ الخصوصية الفكرية بل وحتى الاجتماعية، إذ يتطلب الأمر منا أن تكون الرؤى واضحة والخطط بيّنة بما

يتلاءم مع واقع الحل بعيدا عن الحلول الظرفية أو الترقيعية التي تعالج المشكلة من زاوية دون أخرى.

ولعل الحديث عن تطوير الأداء الجامعي لا بد من ربطه بمسألة الاستشراف المستقبلي القائم على النظري المآلات وفن ادارة الأزمات قبل وقوعها؛ وهذا ما يعد من صميم الأدوار المنوطة بالجامعة.

حتى لا تبقى هذه الأخيرة أسيرة تسجيل الطلاب وتخريجهم وفتح تخصصات لا صلة لها بواقع الحال ولا باحتياجات الدولة والمجتمع، إذ لا بد من رسم خطى واضحة واستراتيجيات مستقبلية تجعل الجامعة أهم داعم لاقتصاديات المعرفة واقتصاديات رأس المال المجتمعي بدل أن تكون عبئا إضافيا من الأعباء الملقاة على كاهل الدولة.

والحديث عن استشراف الجامعة لأدوارها لمن أهم الموضوعات التي ينبغي أن تُطرح بشكل جدي وعملي دون الأبعاد النظرية الفلسفية التي لا تزيدنا سوى خوضاً في أبعاد تناقضية لا جدوى من ورائها.

المطلب الثالث: دور الشكل القانوني للجامعات في رفع كفاءة التعليم

تكلمنا عن الشكل القانوني للجامعات في المطلب الثالث من المبحث الأول والآن سوف نتكلم عن أهمية الشكل القانوني للجامعة في رفع كفاءة التعليم وبالمحصلة رفع مقاييس أداء جامعاتنا، وعندما نتكلم عن الشكل القانوني يجب علينا الانتباه أن محور هذا المطلب يتعلق بجامعات القطاع الخاص والتي تهدف الى الربح في المقام الأول، أما بخصوص الجامعات الحكومية والتي تأخذ شكل مؤسسة حكومية فهي حتى اليوم - الى حد ما - تستطيع أن تحافظ على مستواها وهي على طريق ثابت في رفع مستوى ادائها وتميز منها الجامعات الحكومية السعودية والإماراتية والأردنية.

حيث يتم تأسيس جامعات القطاع الخاص على أنها شركات ذات مسؤولية محدودة لها ملاك وهم الشركاء في الحصص ويستطيع هؤلاء الشركاء التأثير على إدارة الجامعة بخفض أو زيادة جودة التعليم للحصول على ربح أكبر وذلك من خلال استقطاب أساتذة من غير ذوي الخبرة والاختصاص لإعطائهم رواتب أقل لخفض التكاليف بالإضافة لعدم تقييم الطلبة بشكل حقيقي ليتم أيضاً استقطاب أكبر عدد من الطلبة الذين يريدون الحصول على الشهادة الجامعية دون بذل المجهود الكافي والحصول على علم والمعلومات التي يستطيعون من خلالها الحصول على الوظيفة المناسبة وخدمة المجتمع.

إن المناخ الأكاديمي الذي يعيش في كنفه أعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعة التي تملكها شركة ربحية، مناخ يشوبه وفي أغلب الأحيان، اللانضباطية الأكاديمية بأشكالها المختلفة، فعلى سبيل المثال إن بعض أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخاصة الربحية لا يؤدون وظائفهم الأكاديمية، نتيجة الجو الأنف الذكر، بالمستوى المطلوب، وبعض الطلبة في الجامعات الخاصة الربحية لا يلتزمون بالقيام بواجباتهم التعليمية كما هو مطلوب، ولهذا الواقع نتائج عميقة على نوعية التعليم وجودته. وحيث أن بعض بلدان الدراسة ومنها الأردن²⁹ لديها تراخيص لجامعات خاصة على أساس شركات تهدف الى الربح وتجربة لشركات لا تهدف الى الربح ومنها جامعة عمان العربية، فلقد أسست مؤسسة غير ربحية امتلكت الجامعة، كما أسست شركة ربحية امتلكت مرافق استأجرتها الجامعة كمقر لها. ورغم بعض المشاكل، التي صاحبت عملية التأسيس وهي أمر طبيعي، ورغم بعض الصعوبات التي وضعت في طريقها لإعاقه مسيرتها وإفشالها ولأسباب لامجال لذكرها، فإن تجربة جامعة عمان العربية تجربة ناجحة وتحقق تقدما سنة بعد سنة. وستكون جامعة عمان العربية، وكما خططها عند تأسيسها، نموذجا يجب، وأقول

يجب، أن تقتدي بها الجامعات الخاصة الربحية في الأردن وفي الدول العربية³⁰.

بالإضافة الى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال للجامعات الربحية أن تؤدي رسالتها بأمانة وتقوم بوظائفها بكفاية وتحقيق أهدافها بفاعلية وكما يجب، وحتى تطمئن الدول العربية إلى أن الجامعات تؤدي هذه الرسالة بأمانة وتقوم بهذه الوظائف بكفاية وتحقيق هذه الأهداف بفاعلية، وحتى تطمئن هذه الدول إلى أن أبناءها طلبة الجامعات الخاصة يتلقون في هذه الجامعات تعليمًا ينمي قدرتهم على التفكير والبحث والإبداع وتوجيهًا ينمي شخصياتهم بأبعادها المختلفة، وإرشادًا ينظم ويوجه سلوكهم. وحتى تطمئن هذه الدول لكل هذا، لابد من وضع قوانين جديدة ينظم العلاقة بين لشركة المالكة للجامعة من جهة والجامعة من جهة أخرى. إن العلاقة القائمة، وبصورة عامة، علاقة غير سليمة وخطرة في الغالب ولا تؤثر سلباً على الطالب الملتحق بهذه الجامعة بل على الدول ومستقبلها.

فإذا أجبرت القوانين في البلدان العربية الشركة التي تملك الجامعة أن يكون شكلها القانوني شركة لا تهدف الى الربح فإننا نتخلص من الكثير من السلبيات التي تعترى الجامعات الربحية، ونرفع من قياس أداء الجامعة.

الخاتمة :

وإذا ما أردنا الوقوف عند مسببات الأداء المحتشم لجامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية³¹ فنجد أنها متمثلة بإيجاز في الآتي:

- عدم وجود أهداف واضحة يتم رسمها بشكل واضح وبصفة مسبقة لأنه كما يقول المبدأ «إذا فشلت في التخطيط فقد خططت للفشل»؛ لأنه بانعدام خطة واضحة للوصول إلى هدف واضح يجعلنا أمام تقهقر وضبابية، بالإضافة إلى ارتباط هذه المؤسسات بالكم لا بالنوع، حيث أنه في حصيله أدائها يعمد القائمون عليها إلى تعداد عدد المتخرجين وعدد الأساتذة المؤطرين وعدد كل شيء عاقلًا كان أو غير عاقل.

- تأثير الأداء السيئ لهذه المؤسسات الجامعية على الإطارات والنُخب العلمية، حيث أنها دخلت في بوتقة انعدام الأهداف إذ لا يعدو الباحث والأستاذ أن يكون موظفًا إداريًا يتولى مهمة تلقين الطلبة دروساً أكل الدهر عليها وشرب، ثم تقييم الطالب شكلياً بامتحانات أكثر روتينية ونمطية، وهكذا دواليك، وما يتضح أيضاً من خلال انعدام المجالات العلمية المتخصصة، انعدام الإنتاج العلمي الأكاديمي، انعدام الدراسات التحليلية والميدانية في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، انعدام الدراسات الاستشرافية والمستقبلية في جامعاتنا العربية.

- تقهقر أداء الطالب الجامعي وهذا كتحصيل حاصل لانعدام الخطة الواضحة وارتباطها بالنمطية العامة للمؤسسة التعليمية، وتقيدته بالحصول على المقاييس عن طريق التلقين وجهده في الحصول على أرفع العلامات بما يؤهله للارتقاء، وعدم إشراك أيضا الطالب في انتقاء واختيار ما يلائمه من المناهج.

- الجانب المالي المُرصّد للمؤسسات للمشروعات البحثية الكبرى والمتميزة بالعالم العربي، حيث نجد أنها ميزانية ضئيلة جدا مقارنة مع ما يحظى به قطاع التعليم والتربية في بعض البلدان المتطورة³².

- عدم وجود منهجية واضحة ومتسقة بين وزارات التربية والتعليم العالي حيث أن الأداء مرتبط بالنظرية التراكمية والتي تفتقدها الدول العربية، إذ نجد فجوة كبيرة جدا بين قطاعي التربية والتعليم العالي، إذ من الواجب أن يكون اختيار التوجه

التخصصي واضحاً وبارزاً أثناء فترات التعليم المتوسط أو الثانوي على الأقل، خاصة وأن مقتضيات الحال وضرورات العصر مرتبطة أكثر بالتخصص الدقيق؛ وهذا ما دأبت عليه الدول المتطورة منذ عقود من الزمن إذ يتم رصد الكفاءات وشحن الإبداعات في مراحل متقدمة وتطويرها إلى أن يتم الوصول إلى المرحلة الجامعية.

- عدم وجود ترابط بين قطاع التعليم العالي الحكومي والخاص بباقي الإدارات القطاعية الأخرى، حيث نجد عدم وجود أي تنسيق بين الأبحاث الجامعية -رغم قلتها- وكذا الأطروحات والأبحاث مع الجهات المتخصصة كقطاع البيئة قطاع مديريات الرعاية الاجتماعية، قطاع العدالة، وغيرها من القطاعات الأخرى حيث يتم إعداد البحوث والرسائل وتبقى قيد رفوف المكتبات دون أي فائدة أو جدوى وأهم مسألة أزمة العقل العربي، حيث أن الركود والتخلف الذي أصاب أمتنا جعلها في حال غيبوبة لم نعد ندرك لا على مستوى الأفراد ولا على مستوى المؤسسات ما الأهداف التي نحملها على عاتقنا لأجل النهوض بأمتنا وبمجتمعتنا العربي أمام التحديات العولمية، وكأنه لا هوية لنا وصرنا في حالة من الذهول إزاء التطور الغربي في شتى أطراف الحياة، وعدنا في حال من العجز الكلي على المستوى البدني والعقلي والاجتماعي وحتى الإنساني، وبعدما كان الإنسان العربي مضرباً للمثل - وأفضل مشهد ما كتبته زهير هونكا في كتابها شمس العرب تسطع على الغرب- بعدها صار الخطاب يسوق لكل ما هو غربي فيقال هذا فلان ذو عقل غربي إذا كان منضبطاً، وإذا أراد تحديد موعد يقول له موعد غربي أو أوربي لأننا ندرك أن معيار الزمن عندنا بخلاف ما هو موجود في الغرب فالساعة من الزمن عندنا قد تكون 30 دقيقة أو تكون 180 دقيقة أو غير ذلك.

- عملية الاستيراد الجاهز للأنظمة التعليمية من الغرب على اعتقاد أن استقدام نظام متطور لدى الآخر، سيجعلنا أيضاً نتطور مع أن النظام التعليمي نظام عقلي ينبغي أن يتطابق مع معطيات اجتماعية وإنسانية محلية وفق الموروث التاريخي والحضاري، الجزائر مثلاً كانت تعتمد على نظام تعليمي لفترة تقارب 45 سنة وقبل سنوات قليلة تم اعتماد نظام «D.M.L ل.م.د» أي ليسانس، ماستر، دكتوراه، وفق النموذج المعمول به في كندا تحديداً، ولكن لم يتم تحديد لا أسسه ولا ما هيته، مما جعل بوادرفشله تلوح في الأفق بعد سنوات قلائل من اعتماده.

وكما كان يقال إذا عُرِفَ السبب بَطُلَ العجب، فهذه أهم الأسباب في تخلف وتقهر أداء جامعات العالم العربي التي من المفروض أن تصنع العقل العربي المسلم المؤمن بعقيدته ودوره إزاء بلده وإزاء أمتة وإزاء الإنسانية قاطبة وستكون معالجة المشاكل السابقة بحزم وجدية طريقاً للخروج من النمطية السلبية للكلية الاجتماعية والإنسانية.

تتمثل أهم الخطوات للخروج من مظاهر النمطية السلبية السالف ذكرها فيما يأتي:

- اعتماد أنظمة تتوافق مع الخصائص الحضارية والثقافية لكل أمة.
- إيجاد آليات لربط قطاع التعليم العالي الجامعي الحكومي والخاص على حد سواء بباقي القطاعات الأخرى خاصة إيجاد الحلقة المفقودة بين قطاع التعليم الجامعي وقطاع التربية.
- إعادة النظر في الميزانيات المرسودة للمؤسسات الجامعية، كمرحلة ممهدة للتمويل الذاتي للجامعات والمؤسسات التعليمية الجامعية.

- تحسين الوضع الاجتماعي للباحث في هذه الكليات مما يضمن له وضعاً اجتماعياً يؤهله للتفرغ لأبحاثه ودراساته.

- اعتماد أساليب التحفيز للكفاءات المتخصصة، للحد من ظاهرة هجرة الأدمغة إلى الخارج هذه الكفاءات التي تحمل على عاتقها رسالة ثقيلة وهامة³³.
 - ضرورة اعتماد خطط وطنية واضحة وأهداف بينة ودراسات استشرافية لعلاج الأمراض المستعصية التي أصابت مؤسساتنا التعليمية الجامعية.
 - ضرورة الخروج من النظرية الكمية إلى النظرية الكيفية النوعية، أي الاهتمام بجدية الأداء الجامعي وعدم الوقوف في إعداد حصيلة هذا الأداء على وجود أرقام بعينها.
 - أولوية تحرير مؤسساتنا الجامعية من التسيير البدائي في تعيين عمداء الكليات على اعتبارات عشائرية أو مصلحة والاهتمام بالكفاءات وذوي الخبرة في التسيير الإداري الجامعي.
- التوصيات:**

ولعل أهم ما سنوصي به ضمن هذه الدراسة ما يلي:

- ضرورة اعتماد هيئة عليا للتواصل العربي لتوحيد الجهود في مجالات التعليم العالي الخاص والحكومي، بغية توحيد الاستراتيجيات والأهداف والمفاهيم ودعم حركة البحث العلمي، وكذا ضرورة توحيد العمل للحد من اتساع الفجوة الرقمية بين المؤسسات الجامعية للدول العربية وغيرها من الدول، مع أولوية تطوير المناهج التعليمية على كل الأصعدة والمستويات، ودعم التعاون المتبادل فيما بينها لأجل إيجاد إقامة جسر التكامل بين الجامعة والمجتمع وحتى تحظى بمستوى محترم في التصنيف العالمي.
- ضرورة أن يعاد تشكيلك لجامعة خاصة ربحية بحيث تتشكل من شركة لا تهدف الى الربح ويجب أن يكون لها كيانهين. الأول: كيان افتراضي يتأسس على شكل مؤسسة خيرية تمتلك مؤسسة الجامعة، والثاني: كيان واقعي يتأسس على شكل شركة ربحية تمتلك مرافق الجامعة.
- ضرورة إيجاد الترابط القطاعي بين القطاعات والوزارات ذات البعد التكاملي كوزارة التعليم العالي ووزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة الصناعة ووزارة الزراعة وغيرها لأجل إيجاد لحمة التكامل البحثي والتطبيقي. ولأجل ألا تكون الأبحاث العلمية حبيسة الرفوف والأدراج.
- الأخذ بعين الاعتبار أولوية التكوين والتدريب المستمر لأساتذة الجامعات في مجال التكنولوجيات الحديثة تجاوزاً للأمية بمفهومها الجديد ومواكبةً للمستجدات في عالم تقنيات الاتصال الحديثة، بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام والتأكيد على استغلال هذه التقنيات الاتصالية الحديثة في الميادين والمجالات النافعة واستغلالها الاستغلال الأمثل والأنجع حتى لا تكون معول هدم لقيمنا ومكتسباتنا الحضارية النبيلة.
- مع أولوية تحقيق متطلبات الأمن الفكري الذي يعد لقاحاً واقعياً لشبابنا من المضار التي تنجم عن المد المعلوماتي العولمي، وحتى تصبح المعلوماتية في حد ذاتها أداة لإدارة الأزمات المعرفية في مؤسساتنا الجامعية التي تضم نخبة علمية موكول إليها الاضطلاع بمهمة تكوين الأجيال تكويناً متكاملًا يضمن لهم التمييز بين الضار والنافع بين القبيح والمليح.

- ضرورة محو الأمية المعلوماتية ما يعني التحكم في تكنولوجيات المعلومات وتوفير المناخ الملائم للباحث العربي، وكذا أهمية التنسيق بين الباحثين وأصحاب القرار، وإيجاد مصادر تمويل كافية ومستمرة لتطوير الأبحاث العلمية وتفعيلها⁴³.
الهوامش المرجعية المعتمدة:

- 1/ عبيدات، ذوقات، وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، عمان، الأردن، 2008، ط 8، ص 191.
- 2/ اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، 2008، ص 06.
- 3/ اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، 2008، ص 07.
- 4/ ابن داود، براهيم، النمطية السلبية لكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية بالعالم الإسلامي وآليات التطوير، مداخلة بالمؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية، لندن، 28-30 ماي 2012.
- 5/ يقوم العلم على التجديد والإبداع والإخلاص في آن واحد، وبالإطلاع على ما يعيشه العالم العربي والإسلامي نجد نوعاً من الفتور واللامبالاة التلقائية أحياناً والمتعمدة أحياناً أخرى، والأدهى من ذلك أن نجد هذا الفتور وتلك المبالاة في أوساط جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية التي من المفروض هي المعوّل عليها في قيادة المجتمع نحو جادة الصواب.
- وإذا ما أردنا الحديث عن المعاهد والكليات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية نجدها في الغالب تميل إلى النمطية السلبية في الإلقاء والإملاء، وكل السبل التقليدية للتلقين العلمي، مع أن المفروض أن هذه العلوم أولى وأهم من العلوم التطبيقية والدقيقة لأن العلوم الاجتماعية والإنسانية هي التي تجعل من الفرد إنساناً واعياً مبدعاً ومفكراً، يحس بمدى مسؤوليته إزاء مجتمعه وأتمته.
- 6/ لا زالت كليات العلوم التطبيقية والتقنية بالبلدان العربية عموماً تُدرس الدارة الكهربائية السالبة والموجبة وكيفية فتح وغلق التيار الكهربائي، حيث لا زلنا ضمن النمطية السلبية التي تفرض علينا الاستهلاك التقني والإلكتروني، والأدهى والأمر أن يطال هذا الركود كليات وجامعات العلوم الاجتماعية والإنسانية، التي ترتبط بالفكر والعقل والشعور بالانتماء، لأن الابتكار والاختراع يحتاج إلى الفكر وفلسفة واضحة تنتشل صاحبها من غياهب الركود إلى جلاء البحث العلمي المتأصل.
- 7/ هنالك دعامتان إذا ما تم استيعابهما حتماً سنخرج من دائرة الركود إلى دائرة الحراك العلمي الخلاق، هاتان الدعامتان هما السبب في كل نهضة، ولا يُمنح وصف النهضة أو النهوض إلا لمن كان نائماً أو قابلاً في مكانه؛ تتمثل الدعامة الأولى في حل المركب «لماذا» والثانية في استطلاع المجرأ «كيف»، والمقصود من ذلك أن نصل إلى الهدف المنشود وهو لماذا نحن متخلفون، هل هو القدر المحتوم، أم أننا وُلدنا لنكون هكذا، وهل جامعاتنا وكلياتنا التي من المفروض أنها تضم النُخب العلمية المتعلمة، وهي التي تقود، ويُدرّك كلنا أنه في اللغة العربية يكون الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، لكن هذه القاعدة لا تجد سبيلاً لها في جامعات وكليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أضحت هذه الأخيرة مفعولاً به منتكساً وليس منتصباً، حتى وإن كانت في بعض الومضات فاعلاً، لكنها لن تكون فاعلاً مرفوعاً.

المتغير الثاني كيف يتم تجاوز هذه المحنة التي هي أشد من المغناطيس الذي يَشُدُّ إليه كل ما هو معدني، لكن إذا كانت الحركة أقوى ستولد القوى الحرارية أو الكهربائية الخلاقة التي تؤدي لاشتعال الأضواء أو دوران محرك مواسير المياه، أو على الأقل أن تكون هنالك حركة، وعقيدتنا في التغيير أن يكون مُنطلق التغيير نحن قال عز وجل «إن الله لا يُغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» الرعد، الآية 113.

8/الجنابي، عبد الرزاق شنين، تقييم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، تشرين الثاني، 2009، ص 19، البحث موجود على الموقع الإلكتروني: <http://uploads/iq.edu.uobaghdad.cc/www/Quality/generalD9%85%20%20D9%85%D9%82%D8%AF%D8%AB%D8%A8%D8%AD%Quality/generalD9%85%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%A4%D8%AApdf.D8%A9%D9%88%D8%AF%D8%AC> تاريخ آخر زيارة 5/12/2017.

9/اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أعضاء الاتحاد، عمان، 2008، ص 07.

10/الغزالي، أبي حامد، إحياء علوم الدين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، 2005، ص 15

11/العوضي، رفعت، وآخرون، المؤسسة في الإسلام تأريخاً وتأسيساً، دار السلام للطباعة والنشر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1981، ص 252.

12/سورة الزمر: الآية 9.

13/ابن ماجه: سنن ابن ماجه، ج 1، ص 81 – المقدمة – فضلاء العلماء والحث على طلب العلم – رقم الحديث 220.

14/العوضي، رفعت، وآخرون، مرجع سابق، ص 254.

15/كتاني، محمد، مسارات مغربية في الحضارة والثقافة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 2005، ص 128.

16/السمهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الجزء الخامس، الهبة والشركة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأصلية الجديدة، بيروت، لبنان، 2000، ص 229.

17/شمو، على محمد، الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، الطبعة الأولى، الإسكندرية ص 24.

18/نفس المرجع، ص 33.

19/كريم، مراد، المهنة المكتبية في ظل مجتمع المعلومات، مقال بمجلة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر دورية أكاديمية محكمة ربيع الثاني، 2007، 1428، العدد 23، ص 07.

20/خليفة جامعة بسكرة، الجزائر، ضمان جودة التعليم العالي، المبررات والمتطلبات، الملتقى البيداغوجي الرابع، جامعة بسكرة، 25.26 نوفمبر 2008.

- 21/نايل، إبراهيم عيد، جرائم الإرهاب ، السياسة الجنائية في مجابهة الإرهاب في القانونين المصري والفرنسي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995 ص 05.
- 22/توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون، محاولة لفهم العولمة، ترجمة ليلى زيدان، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 43.
- 23/السيد، لمياء محمد، العولمة ورسالة الجامعة: رؤية مستقبلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2002، ص 45.
- 24/العلي، عبد الستار محمد، تطوير التعليم الجامعي باستخدام إدارة الجودة الشاملة، وثقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للتعليم الجامعي الإداري والتجاري في العالم العربي، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، الإمارات العربية المتحدة، 12-14 مارس (1996).
- 25/سالم، حميد سالم، الجامعة ودورها في بناء مجتمع المعرفة ، بث مقدم إلى المؤتمر العالمي للتعليم العالي في العراق ، أربيل، للفترة من 11-13-12/2001
- 26/القحطاني، سعد علي بن وهف، وكيل معهد اللغة العربية، المعايير المستخدمة في تصنيف الجامعات العالمية، على الموقع: <http://faculty.ksu.edu.sa/saad/Doc>، تاريخ آخر زيارة 12/08/2017.
- 27/رضا، تير، مقال منشور بمجلة إدارة عن المدرسة الوطنية للإدارة الجزائر، العدد 01، 2002، ص 77.
- 28/السيد، لمياء محمد، مرجع سابق، ص 263.
- 29/ويتم تأسيس هذه الجامعات بموجب نظام رقم (73) لسنة 2010 نظام الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح صادر بمقتضى الفقرة (د) من المادة (7) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997.
- 30/التل، سعيد، مقال بعنوان «تطوير الجامعات الأردنية الربحية الخاصة للجامعات خاصة غير ربحية»، منشور في صحيفة الدستورال ورقية، بتاريخ 12/6/2017.
- 31/لا يعني ذلك عدم وجود نماذج رائدة في عالمنا العربي والإسلامي ففي بعض الدول نجد أنموذجاً جيداً للجامعة الإسلامية بماليزيا، جامعة الإمارات العربية المتحدة، جامعة زايد وجامعة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة الى جامعة طيبة والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، جامعة الإمام محمد بن سعود وجامعة الملك سعود بالرياض بالمملكة العربية السعودية، ورغم هذا فهي ما زالت في مراتب نأمل أن ترتقي إلى أفضل ما هي عليه.
- 32/شمو، علي محمد، مرجع سابق، ص 16.
- 33/شيوع فكرة أن العلوم العقلية مرتبطة بالرياضيات والفيزياء... وكان العلوم الاجتماعية والإنسانية غير مرتبطة بالعقل بالإضافة إلى ذیوع منطق أن الطلاب المتفوقين يوجهون إلى كليات الطب والصيدلة والهندسة، أما الطلاب ضعيفي المستوى يوجهون مباشرة إلى كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما كان الطلاب مثلاً يقولون» أنت تدرس بالجامعة ولأ مسجل آداب».
- 34/الغريب، زاهر إسماعيل، تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم، عالم الكتاب، القاهرة، 2005، ص 30.